الثورة
www.althawranews.net
الاثنين 5 ربيع أول 1435هـ 6 يناير 2014م العدد 17945
Monday : 5 Rabia Awal 1435 - 6 January - Jssue No. 17945

"الرشاد" يطالب بتوحيد مسار قرارات العدالة الانتقالية

طالب اتحاد حزب الرشاد اليمني بمزيد من تحرير القرارات في تقرير فريق العدالة الانتقالية لتكون في مسار واحد وبما لا ينكئ جراحات الماضي ولا يعمق الصراع ولا يفجر الثارات ويؤجج الخلافات، حسبما جاء في بيان تلقت الصحيفة نسخة منه.

واعتبر "الرشاد" أن التقرير قد احتوى على مواد تمنع سقوط الجرائم بالتقادم ومواد تجبر الضرر ومواد تلزم بكشف الحقيقة.. مشيراً إلى أن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لها ثلاث مسارات: المسامحة والعفو، المصالحة وجبر الضرر، المحاققة وإقامة العدل.

وقال "اتحاد الرشاد" أن ما قرر من جبر الضرر والتعويض المادي والمعنوي للأشخاص والمناطق المتضررة في فترة التشطير وفي فترة الوحدة سيجعلنا أمام كلفة مادية باهظة إن نفذت وقد تعجز الدولة عنها أو قد يؤثر على مسار التنمية في البلاد لشح إمكانيات الدولة أو يجعل هذه القرارات حبراً على ورق ولا يستجد لها في الواقع فنرى أن يراجع الأمر بواقعية وبحسب إمكانيات الدولة المتاحة.

واعترض البيان على حذف المادة رقم (50) وتغييرها والتي تلزم فيها الدولة بإزالة آثار حروب المناطق الوسطى ورد الحقوق ورفع الضرر عن كاهل المتضررين فيها إلخ .. لأن المناطق الوسطى الشطرية منها هي أشد مناطق اليمن تضرراً في فترة التشطير وأكثرها إهمالاً في فترة الوحدة .

فنحن مع قضية تهامة والاهتمام بها وبمناطق مارب والجوف والمهرة التي نص التقرير على الاهتمام بها لكن أين إب والرضمة وتعز وقعطبة والبيضاء ويافع ومكيراس والضالع وكل المناطق الوسطى والشطرية والتي تضررت في فترة السبعينيات إلى بداية التسعينيات.

مطالباً بإعادة المادة كما كانت ويضاف إلى جوار المناطق الوسطى والمناطق الشطرية من الشمال والجنوب.

كما تضمن البيان ملاحظات على الفقرات 19، 82، 125.

الفقيه: الوثيقة فرصة تاريخية

اعتبر السياسي أحمد صالح الفقيه وثيقة ضمانات حلول القضية الجنوبية فرصة تاريخية لبناء الدولة المدنية الحديثة، وأن محتوياتها من شأنها أن تحد من سطوة القوى الناهبة حسب وصفه.. ويرى المحلل السياسي الفقيه أن الجنوب الذي سيمثل بنصف أعضاء البرلمان ونصف الحكومة سيؤدي إلى تغيير دراماتيكي في توازنات القوى لصالح قوى الحداثة، وان تحقيق الجنوب لهذا المطلب سيشده برباط أقوى إلى الدولة الواحدة؛ فلن يكون له عذر أمام المجتمع الدولي لطلب الانفصال رغما عن الشمال. ففي ظل الوضع الدولي الحالي الانفصال مستحيل والإصرار عليه جناية على الأرواح، وما يعرض هو أقصى الممكن وأفضله حسب الفقيه الذي أكد أن الوثيقة تحمل مبادئ من شأن تطبيقها أن يؤدي إلى قيام دولة مدنية حديثة. ناهيك عن ان المحتوى يتمتع بدعم ومباركة مجلس الأمن وسيكون من الصعب الالتفاف عليه.

ترجع جذوره إلى العمل السري.. واستمراره يخدم الأجندة الحزبية:

العمل السياسي في الجامعات: بين الرفض والقبول!

لقاءات/ رضي القعود

عندما ينحرف العمل السياسي عن مساره الصحيح فإن نتائجه تصبح غير واضحة وتحدث اختلالات وفوضى تؤدي في بعض الأحيان إلى صراع وعدم استقرار داخل البلد ونظامه. لذلك العمل السياسي يحتاج إلى توازن وتسيير وفق أسس ونظريات مدروسة وواضحة تعود بالنفع على كافة أفراد المجتمع. بعض الأطراف السياسية في مجتمعنا تستخدم أساليب مختلفة لتحقيق أهدافها.. لكن هذه الأعمال يمكن أن تكون صائبة ويمكن أن تكون خاطئة. في اللقاءات التالية طرحنا بعضاً من تلك الأساليب على عدد من السياسيين والمختصين وخرجنا بجملة من الآراء المتباينة.. إلى التفاصيل:

العودي: المؤسسات التعليمية يجب أن تكون بعيدة عن أي أهواء سياسية

الحاوري: كل عمل منظم هدفه خدمة الصالح العام مقبول، والمشاركة فيه صحيحة

العجي: استغلال الأماكن الخاصة بالتعليم خروج عن المبادئ التي وجدت من أجلها

توظيف خاطئ

في البداية تحدث الدكتور حمود العودي -أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء- قائلاً: مساوئ السياسة كثيرة لكن قد تكون عملية تسييس التعليم من أكثرها سوءاً، وذلك لأن العملية التعليمية يفترض أن يكون فيها القاسم المشترك الذي يبلور مفهوم الهوية الوطنية ويكسب الأجيال المعارف والعلوم المجردة البعيدة عن أي أهواء سياسية أو أي بعد من الأبعاد دينية كانت أو قومية أو غير ذلك.. لكن مع الأسف الشديد عملية تسييس التعليم بدأت منذ وقت مبكر في السبعينيات واقترنت مباشرة مع بداية العمل الحزبي السري قبل أن يصبح عملا مشروعا، وكان لهذا الأمر ما يبرره وهو الحظر الفكري الذي كان ينظر إلى الحزبية والعمل السياسي بأنه من عمل الشيطان، واضطرار المفكرين والمثقفين وأصحاب الرأي السياسي إلى العمل السري، وكان مجال التعليم هو المجال الأمثل بالنسبة للعمل السياسي، بحيث يتم عملية التثقيف والاستقطاب الحزبي من خلال العملية التعليمية... وبالتالي بدأت تتأسس فكرة العمل السياسي في الأوساط التعليمية.

مرحلة مبررة

ويرى العودي في سياق حديثه أن لهذه المرحلة -وهو من عايشها كما يقول- لها مبرراتها وأسبابها وذلك لأن الحظر والمنع كان يبيح لمن يحرم أن يبحث عن أي منفذ أو طريق ينطلق منه لكي يعبر عن رأيه أو يروج لفكرته مع الغير.. وقد استمر هذا الأسلوب لفترة طويلة ولعب دوراً مهماً في متغيرات الأحداث على مستوى الوطن شمالاً وجنوباً، قبل الثورة وبعد الثورة وبعد الاستقلال حتى وصل إلى المرحلة التي استطاع أن ينتزع حق الاعتراف بوجوده كحق من حقوق الناس "أي العمل السياسي"، وبالتالي تحول العمل الحزبي قبل الوحدة بقليل وبعدها إلى عمل مشروع ومن حق الناس أن يشكلوا أحزاباً ومنظمات وأن يروجوا لأفكارهم وأن يقدموا برامجهم السياسية ويدخلوا بها المنافسة في المجالس المحلية والنيابية.. فكان من المفترض في هذه الفترة التي يتحول فيها العمل السياسي إلى حق مشروع أن يتم تجنيب العملية التعليمية، لأنه مادام الحق السياسي قد أصبح متاحاً في المجتمع والسلطة فإنه لم يعد هناك أي مبرر لأي طرف سياسي أن يستمر في ممارسة العمل الخفي في نطاق العملية التعليمية بطريقة تعبوية، إذن هذا هو الخطأ فالتسييس اليوم أصبح أكثر خطورة لأنه مرتبط بالسلطة، أي أن الحزب يملك سلطة تنفيذية في وزارة أو مؤسسة أو جامعة أو رئاسة وزراء ثم يسيّس العملية التعليمية والدينية، لذلك يصبح هذا الأسلوب كارثة لأن المدرسة والجامع والوظيفة العامة والمعسكر هي مؤسسات وطنية لا يجوز مطلقاً تسييسها، وإذا تم ذلك فإنها تصبح قوة تخدم طرفاً ما على حساب الطرف الآخر.

المسألة تقدر بقدرها

من جانبه يطرح الدكتور علي الحاوري -أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء- وجهة نظره بالقول: أولاً من الصعوبة إبعاد الجامعة عن الحياة العامة لأن الجامعة يفترض أنها المؤسسة التي تقود المجتمع، وعزلها عن الحياة العامة خطأ فادح، ومعروف أن الجامعات في مختلف بلدان العالم تسهم إسهاماً كبيراً ومباشراً في الحياة العامة.. ولو ظلت الجامعة معزولة كليا عن القضايا الجوهرية في المجتمع فسوف يؤدي ذلك إلى التقليل من مهامها المجتمعية العامة.

ويوضح الدكتور الحاوري ذلك بقوله: الخلل ليس في انخراط الجامعة وأعضاء هيئة التدريس أو الطلاب في السياسة من حيث المبدأ، لكن الخلل يكمن في التسييس الخطأ والانحراف عن المسار الصحيح.. وأضرب على ذلك مثلاً: كيف نستطيع أن نمنع طلاب العلوم السياسية بالجامعة من الخوض في الحياة العامة أو الحياة السياسية.. إذن الخلل بشكل أوضح يأتي من التوجيه الحزبي وتسييس الوظيفة العامة، ومن هنا يبدأ الانحراف والخروج عن المبادئ العامة، بمعنى تغليب المصالح الحزبية على المصالح العامة.. ولهذا يجب أن نفرق بين انخراط الجامعة من حيث المبدأ في الحياة العامة وبين الرؤى والمصالح الضيقة للأحزاب، إذن المسألة بكل الأحوال تقدر بقدرها فهناك قضايا ربما تكون صائبة في أوقات معينة وغير صائبة في أوقات أخرى، أما أننا نقول ونعمم بأن العمل السياسي في الجامعة أو العمل الحزبي خاطئا من حيث المبدأ فهذا أمر غير صحيح، لكن المسألة تقدر بقدرها، بمعنى آخر ننظر إلى القضية نفسها، وتقاس وفق معايير معينة فإذا كانت متطابقة مع الأهداف العامة يصبح الأمر هنا جائزا، أما إذا كانت مخالفة ولا تخدم الصالح العام تصبح المسألة غير صحيحة.

تمرير إملاءات

الناشطة الحقوقية ورئيسة تحرير صحيفة بنت اليمن أزهار العجي تدلو بدلوها قائلة: للأسف الشديد الحرم الجامعي في الوقت الراهن يستغل لخدمة مصلحة عدد من الأحزاب، وأصبح التوجه بداخلها مسيساً حيث يقوم بعض الطلاب بتنظيم الإضرابات وعرقلة سير التعليم بهدف تمرير إملاءات وتغيير قرارات وفرض أجندة سياسية قد لا تعجب بعض الأطراف، كما يستغل بعض الطلاب وجودهم في الجامعة لنشر الدعايات والترويج للحزب الذي ينتمون إليه من أجل الفوز برئاسة الاتحاد العام للطلاب وكذلك استعداداً للانتخابات النيابية والرئاسية القادمة، وهذا الأمر يعد خروجاً عن المبادئ والأسس التي وجدت من أجلها الجامعة... أتمنى أن يعود الحرم الجامعي إلى وضعه الطبيعي كما كان، فهو المكان الذي ينهل منه الطالب المعرفة والعلم ليكون فيما بعد قادراً على خدمة مجتمعه والصالح العام وليس خدمة المصالح الشخصية الضيقة.

تفاعلات

في احتفائية بتوقيع كتاب "اليمن الواحد .. الاستقلال والوحدة" الصادر مؤخراً تقام اليوم الاثنين ينظمها اتحاد الأدباء والكتاب فرع صنعاء يتحدث مؤلف الكتاب وزير شؤون الوحدة يحيى بن حسين العرشي عن تجربته في إعداد الكتاب الذي تضمن شهادات لـ64 شخصية يمنية وعربية وأجنبية حول الوحدة اليمنية من الثورة إلى الاستقلال.

***

يواصل (رسل السلام) نشاطهم النوعي في مرحلته الثانية إلى فبراير القادم، لتحفيز المواطنين للمشاركة في بناء الدولة المدنية الحديثة ورفع مستوى الوعي بالدستور القادم وأهميته.

***

قال الكاتب الدكتور محمد صالح المسفر أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر: إن اليمن "يشهد حروباً قبلية لم تضع أوزارها ونزعات طائفية تنهش في المجتمع ومماحكات بين أحزاب اليمن السياسية، همهم مصالح أحزابهم وحصص تلك الأحزاب في مستقبل اليمن، بناء الدولة القوية المتماسكة ليس همهم، النهوض باليمن اقتصاديا وعلميا وتنمويا واجتماعيا ليس الهدف لتلك الأحزاب".

***

مؤسسة (إيجاد للتنمية) تنظم حلقات نقاش بين الطلاب للتوعية بمخرجات لجنتي الحقوق والحريات والحكم الرشيد بمؤتمر الحوار، وإثارة اهتمامهم بها وتوسيع مشاركة المواطنين خاصة المرأة والشباب في الحياة السياسية.

***

ضمن جلسات الاستماع المفتوحة التي أطلقتها مؤسسة وجوه للإعلام والتنمية لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني مع المواطنين لمناقشة المخرجات، أشار عضو لجنة الهيئات المستقلة طارق الباشا إلى أن الحوار ناقش 28 هيئة وطنية ستنشأ في الدولة الجديدة والتي منها هيئة مستقلة للثقافة وأخرى لحقوق الإنسان، وهيئة الأوقاف، ومجلس أعلى للإعلام، وهيئة للواجبات الزكوية والمرأة والطفل وغيرها من الهيئات.

***

أوضح بيان للشبكة اليمنية للرقابة الانتخابية "YEMN" وائتلاف معا لإشراك المرأة سياسيا "أمل" حول الموجّه القانوني لتحديد مواقع المرأة في القائمة النسبية المغلقة تلقت "الثورة" نسخة منه إلى قيامهما خلال الفترة القادمة المزيد من الرؤى والمقترحات بخصوص تفعيل مبدأ الكوتا، إلى جانب "المراقبة الحصيفة خلال الفترات الانتخابية بمدى التزام القوائم الانتخابية بمبدأ الكوتا والذي يعد من أهم مخرجات الحوار الوطني".

رشقة قلم

عبدالله علي صبري
Abdullah.sabry@gmail.com

العبرة بتنفيذ المخرجات

يسابق الحوار الزمن بغية إعلان الختام المرتقب، فيما يزداد الضغط على الأعضاء ومختلف المكونات، القبول بالرؤى والتصورات المطروحة على عجل، ومن منطلق أن التوافق لا يمكن أن يصل بنا إلى الحلول المثالية المتوخاة من الحوار، الأمر الذي يدفع البعض إلى الاعتقاد أن الحوار كان مجرد واجهة لتفاوض قوى النفوذ التي قبلت بالتسوية السياسية كمخرج اضطراري حتى تعيد ترتيب أوراقها من جديد.

الزمن مهم جداً، لكن من المهم أيضاً إنجاز المهام المناطة بمؤتمر الحوار بعيداً عن إملاءات هذا الطرف أو ذاك، وبعيداً عن تهميش هذا المكون أو الانتقام من ذاك.

وإذ لا جديد في القول أن تنفيذ المخرجات هي العملية الأهم والأصعب، فإن الخوف أن تستدعي القوى المتصارعة تجربتها في القفز على الاستحقاقات التاريخية، وتدفع اليمن إلى حالة من الاحتراب الداخلي، كما حدث في حرب صيف 1994م، التي لم تمنع وثيقة العهد والاتفاق اندلاعها.

الخوف هنا له ما يبرره، بالنظر إلى حالة الحرب التي تعيشها مناطق في شمال البلاد، وتكاد أن تصل إلى تخوم العاصمة صنعاء، إضافة إلى المشهد الدامي في الضالع، وحضرموت، ومأرب، عوضاً عن حالة الإنفلات الأمني التي بلغت ذروتها في عملية استهداف مجمع وزارة الدفاع بالعرضي.

قد لا يكون وضع الجيش منقسماً بالشكل الذي كان عليه في 1994، ما يجعل فرضية الانقلاب العسكري على مخرجات الحوار ضعيفة نوعاً ما، بيد أن الجيش ليس في حالة من الجهوزية التي تجعله مقتدراً على لجم النزوع إلى العنف والاحتراب الذي تنساق إلى فخه عدد من القوى السياسية والاجتماعية في الساحة.

أما إذا خرج مؤتمر الحوار بدون توافق حقيقي حول آليات وضمانات تنفيذ مخرجات الحوار، فإن الاختلاف السياسي سيدفع بالمزيد من العنف واستخدام القوة لفرض الأمر الواقع في كثير من المحافظات، وحينها ستكون الدعوة إلى الحوار مجددا نوعاً من العبث.

يعيش مؤتمر الحوار أيامه الأخيرة، ومن الواضح أن الوثيقة النهائية للمؤتمر، التي ستشكل الأساس النظري لبناء اليمن الاتحادي الجديد، تحتاج إلى إرادة سياسية جمعية من أجل إنفاذها وتحويلها إلى واقع ملموس يوفر لليمنيين الحرية والكرامة في ظل دولة مدنية مستقرة طالما حلموا بها.

وإذ اشتغل مؤتمر الحوار على مخرجات شاملة لمختلف القضايا والمشكلات الوطنية التي تحدق بالبلاد، فإن نقطة الضعف الجوهرية تتمثل في آليات وضمانات تنفيذ هذه المخرجات، خصوصا وأن تصور إدارة الفترة الانتقالية الثانية، لم يحظ بنقاش كاف داخل أروقة المؤتمر، برغم أن الإعلان عن هذا التصور سيتم بمجرد التوافق بين ممثلي المكونات على الإطار العام لوثيقة المخرجات.

كما أحسن المؤتمر بداياته، عليه أن يحسن الختام برؤية واضحة وشاملة، وباتفاق كل مكوناته على صياغة خارطة طريق تشمل الآليات والضمانات الكافية، لتنفيذ المخرجات، وإدارة مرحلة تأسيسية لبناء اليمن الجديد، والاستفادة من حالة التعثر التي تعيشها دول الربيع العربي، نظرا لعدم توافق القوى السياسية على إدارة الفترة الانتقالية.

لكن بغض النظر عن المشهد الختامي، يمكن القول أن جهودا وطنية مخلصة قد بذلت في مختلف جلسات مؤتمر الحوار، ومن مختلف الأطراف. وبفضل هذه الجهود توصل الحوار إلى قرارات كانت حتى وقت قريب مجرد أفكار من ضرب الخيال. وسيكون على الأمانة العامة ووسائل الإعلام تسليط المزيد من الضوء على أبعاد وجوهر هذه المخرجات التي نسجت خيوطها على إيقاع الشعار الشهير "بالحوار نصنع المستقبل".

* **عضو مؤتمر الحوار الوطني**